

كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

إطلاق مشروع "قسمة الابتكار"

معهد البحوث الصناعية، الحدث
الثلاثاء 12 حزيران الساعة 11.00

CHECK AGAINST DELIVERY

معالي وزير الصناعة فريج صابونجيان،
حضرة مدير عام معهد البحوث الصناعية بسام الفرن،
الضيوف الأعزاء، حضرة السيدات والسادة،

يسرني أن أكون معكم اليوم لإطلاق مشروع قسمة الابتكار الجديد.

يحقق الابتكار منافع حقيقية لنا كمواطنين ومستهلكين وعمال. فهو يسرع ويحسن الطريقة التي بها نصمم ونطور وننتج ونصل إلى المنتجات والإجراءات والخدمات الصناعية الجديدة. كما أن الابتكار أساسي ليس فقط بالنسبة إلى استحداث الوظائف فحسب وبناء مجتمع أكثر اخضراراً وتحسين نوعية حياتنا، بل أيضاً للمحافظة على قدرتنا التنافسية في السوق العالمية.

ومع ارتفاع معدل الأعمار ومنافسة شديدة في سوق معولم، يجب أن يتأتى النمو الاقتصادي والوظائف بشكل متزايد من الابتكار في المنتجات والخدمات ونماذج العمل. لذلك تم وضع الابتكار في صلب استراتيجية أوروبا 2020 للنمو والوظائف. وبالإضافة إلى أكثر من 30 خطوة، يهدف "اتحاد الابتكار" إلى تحسين شروط تمويل البحث والابتكار في أوروبا والحصول عليه، لضمان إمكان تحويل الأفكار المبتكرة إلى منتجات وخدمات يمكنها إحداث نمو ووظائف.

لا يشكل الابتكار استثماراً أساسياً لمستقبل الاتحاد الأوروبي فحسب، بل هو أساسي أيضاً للبنان.

إن المشروع الذي نطلقه اليوم هو ثمرة تعاون طويل مع وزارة الصناعة ومعهد البحوث الصناعية. ويقدم الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 200 ألف يورو لهذا المشروع، كما يقدم معهد البحوث الصناعية موارد مهمة، بينها العاملين والخبراء.

ويهدف المشروع إلى دعم المؤسسات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى تشجيع أصحاب المبادرات على إشراك الباحثين في مواجهة تحدياتهم الحالية الخاصة بالقدرة التنافسية. ومن خلال الجمع بين البحث وروح المبادرة، يمكن ابتكار منتجات وإجراءات وخدمات ونماذج عمل جديدة وأكثر تنافسية.

إن مشروع قسمة الابتكار مهم بالنسبة إلى الصناعات الصغيرة التي تشعر بالحاجة إلى تحسين منتجاتها وخدماتها، وغير القادرة على تمويل أنشطة البحث والتطوير الخاصة بها. ويكون لهذه المؤسسات أحياناً خبرة محدودة في العمل مع مؤسسات البحث والتطوير وتحتاج إلى الدعم للانطلاق.

ويقضي الهدف النهائي إلينا بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم اللبنانية على تطوير منتجات جديدة وتحسين الإجراءات الصناعية والخدمات ونماذج العمل ذات القدرة العالية في السوق، مع إمكان استحداث وظائف ذات جودة. ونريد مساعدة القطاع الخاص اللبناني على اكتساب ميزة تنافسية ودخول أسواق جديدة.

ويواجه لبنان تحديات ترتبط بالبحث والتطوير، لاسيما النسبة الكبيرة للخريجين من أصحاب المهارات العالية الذين يهاجرون سنوياً بحثاً عن فرص عمل أفضل. كما أن الموارد العامة أو الخاصة التي تسمح لأصحاب المبادرات بالبحث والتطوير محدودة.

غير أن لبنان يمتلك عدداً من نقاط القوة عندما يتعلق الأمر بالابتكار. وأبرز هذه النقاط ما يلي:

- عوامل محركة لروحية المبادرة وتجارية قوية؛
- قوى عاملة عالية الكفاءة العلمية ومتعددة اللغة وعلى معرفة بتكنولوجيا المعلومات؛
- شبكة واسعة جداً من العلماء اللبنانيين في الخارج.

نحن نؤمن إيماناً قوياً بأن لبنان يمتلك قدرة فائقة على الابتكار وهو قادر على بناء تنوعه الثقافي الغني.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قيام المزيد من الشراكات مع بلدان الجوار الجنوبي في جميع القطاعات – ليس فقط من خلال الحوار السياسي والعلاقات التجارية والتعاون التنموي، وإنما أيضاً في العلاقات بين الأشخاص، بما في ذلك مجتمع الأعمال.

كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير المزيد من الشراكات مع بلدان الجوار الجنوبي في المجالات الأكاديمية والعلمية، ومع مجتمع الأعمال. وفي هذا السياق، فإن البرنامج الإطاري السابع الذي تبلغ موازنته 50.5 مليار يورو مفتوح لبلدان جنوب المتوسط، وهو يعزز البحث التعاوني وتبادل المعرفة داخل أوروبا وخارجها.

ورغم نسبة النجاح الجيدة في التطبيق، يبدو أن فرص التمويل ما زالت غير مستغلة بالكامل في لبنان.

وأودّ أن أشير إلى جهوزية الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الفنية التي يمكنها أن تساهم في دعم الابتكار في لبنان. ويحشد برنامج الدعم الفني وتبادل المعلومات TAIEX خبراء من أوروبا لنشرح لشركائنا الرئيسيين التشريعات الأوروبية والأنظمة، وللمساهمة في ضمان الامتثال وتطبيق أفضل التجارب الأوروبية.

وتكمن إحدى خصائص برنامج الدعم الفني وتبادل المعلومات في أنه يشكل في الأساس آلية متمحورة حول الطلب، مما يحتم اعتماد البلدان المتلقية مقاربة مبادرة.

إن تعزيز الشراكات بين مراكز الأبحاث الأوروبية واللبنانية واستكشاف مصادر تمويل جديدة على غرار البرنامج الإطاري السابع وبرنامج الدعم الفني وتبادل المعلومات ليست سوى بعض المسارات لكي نسلّكها وندفع تعاوننا من خلالها، إلى جانب مشروع قسيمة الابتكار الذي نطلقه اليوم.

نحن نتحدث اليوم عن الابتكار الصناعي، ولكنني آمل أن يبدأ لبنان قريباً بتطوير مفاهيم جديدة على غرار الابتكار الاجتماعي.

إن الابتكار الاجتماعي مرتبط بالأفكار (المنتجات والخدمات والنماذج) التي تعمل على تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة وإيجاد علاقات وروابط تعاون اجتماعية جديدة.

أما السؤال فهو كيف يمكننا دعم هذه المبادرات لاستحداث الوظائف وإيجاد النمو والواقع الاجتماعي؟

حضرة السيدات والسادة،

الابتكار يعني المزيد من الوظائف وحياة أفضل ومجتمع أفضل. ويبقى الاتحاد الأوروبي مستعداً للعمل بشكل وثيق مع لبنان في هذه المهمة الكبيرة.

أتمنى كل النجاح لهذه المبادرة الجديدة.